الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

21 | العدد الحادي والعشرون
ديسمبر 2021

القراءات التي افترضَها الفراء ولم يدر أنه مقروء بها

د. محمود بن كابر بن عيسى *

Mkaber@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2021/8/29	تاريخ القبول: 2021/10/04

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى فتح بابٍ بحثيٍّ تُستقصَى فيه القراءاتُ التي افترضها الفراء ولم يدر أنه مقروء بها بالجمع والدراسة؛ ليُخدَم كتاب "معاني القرآن" بعَزو ما فيه من أوجه القراءات إلى أصحابِها وإن لم يُثبِتْها المؤلفُ قراءات مجزوما بها؛ ولتُخدَم القراءات الشاذة بالتنبيه إلى أحد أنفَس مصادر توجيهها غير المظنونة, وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، قام المبحث الأول بالدراسة النظرية متطرقًا إلى التعريف بالإمام الفراء وكتاب معاني القرآن ومنهج توجيهه للقراءات، في حين قام المبحث الثاني بالدراسة التطبيقية، وتطرق فيها إلى المواضع التي افترض فيها الفراء قراءاتٍ فوافقت قراءاتٍ مرويةً لم يدرِ عنها، وتوصل البحث إلى أن كتاب "معاني القرآن" موسوعة في علم القراءات كما هو شأنه في علم التفسير والإعراب وأصول اللغة، وأن كثيرًا من معاني القرآن لا يمكن للمفسِّر الإلمام بها إلا بعد بنائها على مجموع ما تؤدِّيه ألفاظ القراءات وتحتمله، وقد تبين أن كل المواضع التي استصوب واستجاز الفراء معانيها من غير قطع بأنها قراءات, هي في القسم الذي تسميه القراءُ الفرشَ, وليس فيها شيء من أبواب الأصول، وسبب ذلك كما ظهر لي أنَّ أبواب الأصول لا أثر للخلاف فيها على اختلاف معاني القرآن وتعددها.

الكلمات المفتاحية: القراءات، معاني القرآن، ألفاظ القراءات، الفراء.

* أستاذ القراءات القرآنية المساعد-قسم الدراسات القرآنية-كلية التربية - جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

DOI: 10.35696/1915-000-021-009

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

The Qur'anic *Readings* Assumed by Al-Farrāʾ without Unaware of their Authentic Reciters

Dr. Mahmoud Bin Kaber Bin Issa*

Mkaber@ksu.edu.sa

Received on: 29.08.2021	Accepted on: 04.10.2021

Abstract:

This research explores the modes of Qirāʾāt (Qur'anic readings) assumed by Al-Farrāʾ with the purpose of examining them and attributing them to their authentic reciters, even though he did not confirm them as being authentic. It consists of an introduction, two sections, and a conclusion. The first section provides an overview of Al-Farrāʾ and his book entitled *Maʿānī l-Qurʾān*, as well as his approach in attributing the modes of readings. The second section examines the modes of readings hypothesized by Al-Farrāʾ that happened to conform to authentically reported ones. The research findings reveal that the book of *Maʿānī l-Qurʾān* is an encyclopedia in the science of Qirāʾāt, as it is in the science of exegesis, parsing, and language fundamentals. Another important finding is that many of the Quran's meanings cannot be fully grasped by the commentators of the Quran except by relying upon the modes of recitations. It has also been found that every meaning that al-Farrāʾ allowed as a correct mode without certainty falls under *Al-Farsh* (variations) and not al-Uṣūl (principles of recitation). This might be attributed to the fact that disagreement on *Al-Uṣūl* has no impact on the different meanings of the Qur'an and its diversity.

Keywords: Qirāʾāt, Meanings of the Quran, Modes of recitations, Al-Farrāʾ

*Assistant Professor of Quranic Readings, Department Quranic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على خير خلق الله أجمعين, وعلى آل بيته وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

فإن هذا البحث يُعنى بإبراز جانبٍ مهمٍّ في توجيه القراءات عند من يحكيها لغاتٍ ومعاني حسنةً صحيحةً ولم يثبُت عنده أنها قراءات, وقد وقفتُ في كتاب «معاني القرآن» على مواضع كثيرةٍ تبلغ السبعين أو قريبًا من ذلك, يحكي فيها الإمام المفسِّر النحوي أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) قراءاتٍ يصرِّح في بعضِها بأنه لم يقرأ بها أحد, وينفي في بعضٍ منها علمه بأنَّ أحدًا قرأ بها, ويفترضُ كثيرًا منها ويوجِّهه ويستصوب ويستجيز معانيه لو أنَّ أحدًا قرأ بها ورواها, ومعلوم أنَّ زمن الفراء لم يكن أمر القراءات استقرَّ فيه ولم تكن فيه القراءات قد نُسبت إلى العشرة رحمهم الله, وهذا ما جعل الفراء في كتابه يُظهِر شخصيَّةً قرائيَّة متينةً يختار فيها ويرجِّحُ ويوجِّهُ ويضعِّفُ. ولما تتبعتُ هذه المواضعَ المقصودة بالدراسةِ وجدتُّها أحرُفًا مرويَّةً عن عدد من الصحابة والتابعين ومن بعدَهم, لكنها شاذةٌ خارجة عن المستقرِّ عليه عمل الأمة من الأخذ بالقراءات العشر وترك ما وراءَها.

ومعلومٌ أنَّ شذوذ القراءات إنما يترتَّب عليه عدم جواز التعبد بالتلاوة, لكن الإفادة منها في التفسير ومعاني القرآن لا يختلف الأئمة في جوازه وتقديمه على الاجتهاد والرأي.

ومِن هنا رأيت أن أبيِّن بعضَ هذه القراءات التي أوردَها الإمام الفراءُ وهو لا يدري أنها قراءات، وأنسبها لمن رُويتْ عنه, لتتضِح بذلك جودة قريحة الإمام الفراء في افتراضه لوجودها وتوجيهها بناء على ذلك, وليستبين أيضًا ورعه العظيم عن القول في كتاب الله بالظن, وعدم القطع به؛ لأنَّ القراءاتِ ليست محلًّا للاجتهاد حتى وإن ساغت معانيها وكانت صوابًا ومقبولة في التفسير والعربية.

ويمكن أن يعرف القارئ دافع الفراء إلى باب الافتراض، فهو يريد أن يبرهن على شيء متَّفق عليه, وهو أن القراءات لم تستوعب كل ما عند العرب من أوجه الكلام, فلذلك كانت جميع أمثلة هذه الدراسة وغيرها مما لم تستوعبْه برهانًا على ما يمكن أن يُسمى ما صح في العربية ولم يُقرأ به, وشاهدُ ذلك قول الفراء رحمه الله عند آية ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ

حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ [آل عمران: 159]: "والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز فِي العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز".

ومن فوائد بحث هذه المواضع واستقصائها الخروجُ بتصوُّر عن نظرة العلماء لمثل ذلك الافتراض, فإنَّ الفراءَ أكثرَ منه جِدًّا, بينما تعقَّبه بعض من لحقه كأبي جعفر النحَّاس ورأى بعضَ ذلك الافتراض ابتداعًا, فإنه تعقَّب الفرَّاء في سورة الشمس لمَّا قال: (ولو قرأ قارئ «ناقة الله» بالرفع أي هذه ناقة الله لجاز) وقال بعد ذلك: (قال أبو جعفر: ولا يجوز الابتداع في القراءات), وأحسب أن الفراء أعذر حين قال: (فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز) فإنه يريد الجواز في العربية, ومع ذلك صدق ظنه فاجتمع لجواز ذلك في العربية وروده مقروءًا به.

موضوع البحث ومشكلته، وأسئلته:

موضوع البحث:

دراسة بعض المواضع التي بيَّنها الإمام الفراء في كتابه "معاني القرآن" لإبراز ما تضمنتْهُ من توجيهٍ للقراءات الشاذة التي افترضَها وصدَق فيها ظنُّه, مع أنه لم يقطع بأنها قراءات.

مشكلة البحث:

تدور حول نسبة هذه القراءات التي يظنُّها قُراء كتاب معاني القرآن أوجها لغوية وتفسيرية صحيحةً فحسْبُ، ونسبتها لمن قرأ بها وتوثيق ذلك من مصادره, ودراسة توجيه الفراء لها بذكر من وافقه أو خالفه أو تعقَّبه ممن جاء بعده.

أسئلة البحث:

1) ما هي الأوجه اللغوية والتفسيرية التي افترضَها الفراء وتبين أنها قراءات؟
2) من هم القراء الذين قرؤوا بهذه الأوجه التي افترضَها الفراء؟
3) ما هو موقف العلماء من توجيه الفراء لهذه القراءات من حيث موافقته أو مخالفته؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1) نسبة هذه الأوجه القرائية إلى أصحابها.
2) بيان توجيه المفسرين والمُعربين لهذه القراءات وأثرها في المعاني.
3) إبراز موافقة الأئمة للفراء أو مخالفتهم له في توجيه هذه القراءات.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تأتي أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره من عدة جوانب نوجزها في النقاط الآتية:

1) تعلقه بجانب مهم وهو توجيه القراءات الشاذة في غير مظنَّتِها, خصوصا عند عدم قطع الفراء بأنها قراءات, وجزمه في عدة مواضع بأن أحدا لم يقرأ بها.
2) كون "معاني القرآن" للإمام الفراء أقدمَ مصنَّفات كتب معاني القرآن, ومن كتب في هذا الباب بعده لا يخلوا كتابه من أثرٍ للفراء وإفادة منه.
3) تميز الإمام الفراء في جانب عرض القراءات ونقدِها وتوجيهها بمنهجية أظهرتْ ما حُبي به من دقة الفهم، وجودة القريحة، وسعة الاطلاع، منحت كلامه إضافة علمية؛ مما جعلها حَرِية بالدراسة والبحث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد موضوع "القراءات التي افترضَها الفراء، ولم يدر أنه مقروء بها" بالبحث والدراسة, ونسبها إلى من قرأ بها من أئمة الصحابة والتابعين ومن بعدهم, ومن البحوث القريبة من هذا البحث بحث ناصر المنيع بعنوان (منهج الفراء في عرض القراءات في كتابه "معاني القرآن" والترجيح بينها), وهو بحث يتناول منهج الفراء في عرض القراءات بشكل عام, من جهة ذكر وإغفال الأسانيد, ونسبة القراءات إلى النبي ﷺ أو غيره ممن رُويتْ عنه, وذِكر الإجماع فيها, ونقْدَها وردَّها, واستدلاله في توجيهها بالحديث النبوي وأقوال العرب, وطريقته في الاختيار, ومصطلحاته الدالة على الترجيح والاختيار بين القراءات, وتعليله لما يردُّه من قراءات, لكن هذه الدراسة لم تُعْنَ بنسبة القراءات التي افترضَها الفراء، ولم يدر أنه مقروء بها إلى أصحابها.

ومن الدراسات السابقة كذلك كتاب الغنية في جمع افتراضات الفراء القرائية في كتابه معاني القرآن، لصفاء نصر الله الشمري، 1442هـ/ 2021م، وهو يختلف عن بحثي اختلافاً بيّناً، إذ تضمن بحثي قراءات لم يتضمنها الكتاب السابق.

وقد لامستْ دراستان هذا الموضوع من زوايا مختلفة عن بحثي، أولاهما: رسالة ماجستير بعنوان: ما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج في كتابيهما (معاني القرآن)، إعداد أحمد بن محمد بن عبد الله هزازي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عمادة البحث العلمي، 1439 [2017].

والثانية: ظاهرة الافتراض القرائي للقرآن الكريم في ضوء الصنعة النحوية، لصالح كاظم عجيل، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، ع54، 2011م.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، على التفصيل الآتي:

المقدمة: وتحتوي على: استفتاح، وأهداف البحث ومشكلته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: الدراسة النظرية، وفيها مبحثان:

المطلب الأول التعريف بالإمام الفراء.

المطلب الثاني التعريف بكتاب معاني القرآن ومنهج توجيهه للقراءات.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: وفيها المواضع التي افترض فيها الفراء قراءاتٍ فوافقت قراءاتٍ مرويةً لم يدرِ عنها.

الخاتمة وفيها: ملخص النتائج والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

منهج البحث:

لقد حاولت انتهاج المنهج الوصفي القائم على استقراء بعض مواضع افتراض الفراء للقراءات وتوجيهه لها، ثم دراسة كل موضع بما يناسبه والإضافة عليه إن احتيج لذلك.

مع الأخذ بإجراءات البحث العلمي المعروفة من التوثيق للمصادر الأصيلة، وكتابة الآيات بالرسم العثماني مع العزو إلى السورة ورقم الآية، والعناية بكتابة البحث بلغة علمية سليمة وفق قواعد الإملاء الحديثة، والاهتمام بعلامات الترقيم، والضبط لما يحتاج إلى ضبطٍ بالشكل.

المبحث الأول: الدراسة النظرية

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: التعريف بالإمام الفراء**

هو أَبُو زكريا يَحْيَى بْن زياد بْن عَبْد الله بْن منظور الكوفيُّ، المشهورُ بالفرَّاء, مولى لبَنِي أسد, ولم يلقَّب بالفراء لأنَّ مهنتَه فَري الجلود, بل لُقِّب بذلك لأنَّه كان فصيحًا متكَلِّمًا حسنَ العبارةِ فصيحًا يَفري كلامَه فيأتي فيه بالعجائب, وكانَ حادَّ الذكاء جِدًّا ذا حافظَة عزَّ نظيرُها, حتى أنه أمْلَى كتُبه من حفظِه في مجالس تعليمه.

ومن هذه الكتب التي أملاها كتاب "معاني القرآن" وهذا ما جعل لكتابه هذا أكثر من روايةٍ، وقد أملَى على الناسِ كتبه فِي معاني القرآن وعلومه, بعد أن حصَّل معارفه عن كبار علماء ومُقرئي ومحدِّثي ونُحاة عصره كقيس بْن الربيع، ومندل بْن علي، وعليّ بْن حمزة الكسائي، وأبي الأحوص سلام بْن سُليم، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بْن عُيَيْنَة، ويونس بن حبيب البصري.

وكما امتاز في تكوينه المعرفي بالأخذ عن هذه الكوكبة وغيرها من الأئمة، فقد تهيأ لعلمه حمَلَةٌ أمناءُ وهم من أعيان عصرِهم حفظًا وسعةَ رواية وعلمًا، فعن الفراء أخذ سلمة بْن عاصم، وَمُحَمَّد بْن الجهم السِّمري، ومحمد بن عبد الله بن مالك، وعمر بن بكير، وابن سعدان النحوي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم.

وكان الفراء رحمه الله ثقة إماما في القرآن وعلومه والعربية والنحو, حتى جاء عَن أبي الْعَبَّاس ثَعلب أَنَّهُ قَالَ: "لَوْلاَ الفَرَّاءُ لَمَا كَانَتْ عَرَبِيَّةً، وَلَسَقَطَتْ؛ لأَنَّهُ خَلَّصَهَا؛ وَلأَنَّهَا كَانَتْ تُتَنَازَعُ وَيَدِّعِيهَا كُلُّ أَحِدٍ"[1].

مؤلفاته:

من المهم جدًّا أن يُعلَم أنَّ كتب الفراء لم يكن العلماء يعدلون بها شيئا, لما فيه من الدقة والتحرير, ولذلك قال أبو العباس: "كتب الفراء لا يوازى بها كتاب"[2]، وقيل فيها ذلك وهي إملاء، فكيف لو كانت مكتوبةً؟ فقد قال سلمة: "أملى الفراء كتبه كلها حفظاً، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة، وكان مقدار الكتابين خمسين ورقة"[3].

ومن هذه المصنفات المتعلقة بالقرآن:

معاني القرآن.

لغات القرآن.

مجاز القرآن.

المصادر في القرآن.

الجمع واللغات، والجمع والتثنية في القرآن.

الوقف والابتداء.

اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف.

وفاته:

توفي رحمه الله في رجوعه من طريق مكة سنة 207هـ[4].

- **المطلب الثاني: التعريف بكتاب معاني القرآن ومنهج توجيهه للقراءات.**

تنسب نسخة كتاب "معاني القرآن" التي بين أيدينا إلى رواية محمد بن الجهم السمري, وللكتاب رواية أخرى مفقودة وهي من طريق سلمة بن عاصم, وقد وصف أبو البركات ابن الأنباري هذه النسخة المفقودة بأنها أجود الكتب فقال: "كتاب سلمة في معاني القرآن للفراء أجود الكتب؛ لأن سلمةَ كان عالما ، وكان يراجع الفراء فيما عليه ويرجع عنه"[5].

وهذا لا يعني تفضيل عِلمِ ومكانةِ سلمة على ابن الجهم رحمهما الله, بل إنَّ محمد بن الجهم السمريَّ أوسعُ معارفَ من سلمة, فلئن كان سلمة مُقرئًا نحويًّا عالمًا, فابن الجهم مقرئٌ محدِّثٌ نحويٌّ معدود في كبار الأئمة الحُفَّاظ, ولُقِّب بمُسنِد بغداد, وابن الأنباريّ هُنا لم يقصد المفاضلة بين الروايتَين -كما قد يُتَوَهَّم- لكنه قال ذلك في معرض ندَمه على عدم روايته كتابَ المعاني للفراء سماعًا من طريق أبي العباس أحمد بن يحيى الذي يروي المعاني عن سلمة عن الفراء, حيث شغلَ ابنَ الأنباري الحديثُ عن سماع معاني القرآن؛ فلذلك قال: "ما أَسِيتُ على شَيءٍ كما أَسِيتُ على تركي السماعَ لكتاب معاني القرآن للفراء من أبي العباس أحمد بن يحيى, وكان يُقرَأ بالعَشِيَّاتِ على باب دارِه. قال: وكتابُ سلمةَ أجود الكتب؛ لأن سلمةَ كان عالما ، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء, وكان يأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبَّرها, فيجد فيها السهوَ فيناظر عليه الفراء, فيرجع عنه, وكان يراجع الفراء فيما عليه ويرجع عنه, وكان أحمد بن يحيى سمعه من سلمة بن عاصم عن الفراء"[6].

فغاية ما في ذلك أن رواية سلمة فيها مراجعات وتدارك لبعضِ السهو, ولا يلزم من ذلك إبقاء ابن الجهم على ما سمعه من الفراء مما لا مجال للحكم بصحته؛ لأنه ليس كسائر النُّسَّاخ الذين يثبتون الخطأ والصواب على حد السواء, فمن أخذ العبارة في هذا السياق عرَف معناها, واحتمى بذلك عن توهُّم تفريطِ غير سلمة في تنقيح مسموعه, وغفلته عن السهو, والله تعالى أعلم.

سبب تأليفه:

ذكر ابن النديم في الفهرست ما مُؤدَّاه أن أبا العباس ثعلباً ذكر أن السبب في إملاء الفراء لكتابه "معاني القرآن" أنّ عمر بن بكير كان من أصحاب الفراء، وكان منقطعا إلى مجالسة الأمير الحسن بن سهل، فكتب ابن بكير إلى الفرّاء يقول له:

"إنَّ الأمير الحسن بن سهل، ربّما سألني عن الشّيء بعد الشّيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، أو تجعل في ذلك كتابا أرجع إليه، فعلت، فقال الفرّاء لأصحابه: اجتمعوا حتّى أملي عليكم كتابا في القرآن، وجعل الفراء لهم يوما, فلما حضروا خرج إليهم, وكان في المسجد رجل يؤذن ويقرأ بالناس في الصلاة, فالتفت إليه الفراء فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب

نفسرْها, ثم نوفي الكتاب كله, فيقرأ الرجل ويفسر الفراء, قال أبو العبّاس: «لم يعمل أحد قبله مثله، ولا أحسب أنّ أحدا يزيد عليه"(7).

منهج الفراء في توجيه القراءات:

من قرأ كتاب معاني القرآن سيتَّضح له أنَّ الفَرَّاء ليس معْنِيًّا بتوجيه كل خلاف قرائي يتعرَّض له, فكثيرا ما يترك التوجيه إمَّا لوضوحه أو عدم تأثيره على المعنى التفسيري عنده, ومن أمثلة ذلك قول الفراء عن القراءتَين في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ ﴾ [البقرة 132]: "فِي مصاحف أهل المدينة «وأوصى» وكلاهما صوابٌ كثير في الكلام".

وقوله في آية: ﴿ خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الدخان 47]: "قرأها بالكسر عاصم والأعمش، وقرأها أهل المدينة: «فَاعْتُلُوهُ». بضم التاء", وربما تجاوز عدة آيات فيها خلاف بين القراء ويُعرض عن ذكره وتوجيهه، كما هو الحال في فاتحة سورة الفاتحة.

- أنه لا يفرق في إيراد القراءات وتوجيهها بين ما صار عند المتأخرين شاذا ومتواترا بعد استقرار أمر القراءات فتجده في سورة الفاتحة يوجه قراءة يقول عنها: "قراءة أهل البدو" وهي قولهم: «الْحَمْدَ لِلَّهِ» - «الْحَمْدِ لِلَّهِ» - «الْحَمْدُ لُلَّهِ», مع أن كل ذلك خارجٌ عما استقر العمل على تواتره, ثم في نفس السورة يوجه القراءات في (عَلَيْهِمْ) و (عَلَيْهُمْ) من غير أن يلحظ القارئ أن عند الفراء فرقا في القراءات الأولى والثانية من حيث الثبوت, وقد وجدت القراءات الشاذة في كتابه أكثر بكثير من المتواتر, ولذلك نقل عنه النوزاوازي والمرندي وغيرهما ممن استقصى في جمع شواذ القراءات, والعذر في عدم التفريق عند الفراء بيّنٌ, وهو سَبق زمن الفراء لزمن ابن مجاهد الذي سبَّع القراءات أول مرة في تاريخها, وتلتْ هذا التسبيع المراحل اللاحقة التي انتهت في العصور المتأخرة إلى الإجماع على تواتر العشر واعتبار الزائد عنها شاذا, وهذا من المهم أخذه في الاعتبار عند قراءة أي كتاب يورد القراءات؛ لئلَّا يُحاكَم صاحبه إلى ما اصطُلح عليه بعده, فلا وجه لمؤاخذة المتقدمين على أحكامهم المتعلقة بالقراءات خصوصا إذا كانوا أئمة أصحاب اختيار في القراءة كالفراء والطبري وغيرهما.

- أنه قد يوجه القراءتين في الكلمتين ويرى تقديم إحدى القراءتَين على الأخرى من جهة الحُسن في العربية, بمعنى أن الأخرى في العربية غير حسَنة, ولا يفعل ذلك من جهة الأداء القرائي لثبوت الرواية بالوجهين, ويدلك لذلك قوله عند آية: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [ق: 40]: "وقرأ حَمْزَةُ وإدبارَ السجود, ويَجوز فِي الألف الفتح والكسر, ولا يحسن كسر الألف إلا فِي القراءة".

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

القراءات التي استحسنها الفراء، ولم يدر أنه قرئ بها:

1) قال تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ ... ﴾ [البقرة: 196].

قال الفراء: " فلو قرأ قارئ: «وَالْعُمْرَةَ للهِ» فرفع العمرة «جاز»"[8].

هذه القراءة التي لم يجزم الفراء بورودِها عن أحدٍ وإنما استجازَها غير قاطع بها, وهي مما رُوي شاذًّا عن الكسائي وعن أبي جعفر والقزاز عن أبي عمرو, والأصمعي عن نافع, والسدي والحسن[9].

وقد جاءت هذه القراءة أيضًا عن الشعبي كما في سنن سعيد بن منصور[10] ومصنف ابن أبي شيبة[11] وتفسير ابن أبي حاتم[12], بل أُثِرَ عنه فيها تأثيرُ المغايرة في الحركاتِ بين كلمتي (الحج) و(العمرة) في قراءته لها بالرفع, بحيث ترتَّب عليها القطع فيما كان يؤدِّيه الشعبي؛ فيصيرُ القطعُ في قراءته على كلمة (الحج) والابتداءُ بما بعدها, ليكون مستأنَفًا.

وهذه فائدة أدائية في الوقف والابتداء مُرتَّبَةٌ على هذه القراءة, وتفرَّع عنها أثرٌ ظاهرٌ في المعنى أيضًا, فإنَّ يحيى بن سلَّام[13] وجَّهها بقوله: "الحجُّ فريضةٌ والعُمرة تطوُّعٌ"[14], وهذا يعتضدُ به مذهبُ من لم ير وجوب العمرة, فيكون اختلاف القراءات في هذه الكلمة تتأدى به دلالة على الوجوب في قراءة العامة, ودلالة على الاستحباب في هذه القراءة, بمعنى أنَّ اختلاف القراءات هنا له أثر في الحكم الفقهي أيضًا, وهو عند البحث الفقهي أصرَح في دلالته على الاستحباب من القراءة الأخرى التي يستدل بها كلا الفريقين من الفقهاء ويختلفون في تأويلها[15].

2) قال تعالى: ﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٦٠ ﴾ [المائدة: 60].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (وعَبَد الطاغوتِ) كَانَ صوابًا جيّدًا, يريد عبدة الطاغوت فيحذف الْهَاء لمكان الإضافة كما قَالَ الشاعر: (قام وُلاها فسقَوها صَرْخدًا), يريد: ولاتها"[16].

وهذه القراءةُ قرأ بها ابن أبي عبلة رحمه الله, واستصوابُها عربيَّةً تبعَ فيه الطبريُّ الفرَّاءَ - رحمهما الله- ووافقه في الاحتجاج لها بنفس الشاهد وبنفس العباراتِ, قال الطبري: "وَلَوْ قُرِئَ ذَلِكَ: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ» , بِالْكَسْرِ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ صَحِيحٌ, وَإِنْ لَمْ أَسْتَجِزِ الْيَوْمَ الْقِرَاءَةَ بِهَا, إِذْ كَانَتْ قِرَاءَةُ الْحُجَّةُ مِنَ الْقُرَّاءَ بِخِلَافِهَا؛ وَوَجْهُ جَوَازِهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهَا وَعَبَدَةُ الطَّاغُوتِ, ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ مِنَ الْعَبَدَةِ لِلْإِضَافَةِ, كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ: (قَامَ وُلَاهَا فَسَقَوْهُ صَرْخَدَا) يُرِيدُ: قَامَ وُلَاتُهَا, فَحَذَفَ التَّاءَ مِنْ وُلَاتِهَا لِلْإِضَافَةِ"[17].

لكنَّ اتفاقَهُما على صحَّة وجَودةِ هذا الوجهِ القرائيَّ -الذي لم يجزما به أو يعزواه لقارئٍ- كافٍ في توجيه قراءة ابن أبي عبلةَ, وإضافتِها معنًى جديدًا إلى ما جاء في المتواتر من قراءات, على أنَّ الطبريَّ في هذا الموضعِ له كلامٌ نفيسٌ يجبُ أن يعيَه كل من يرجّح بين القراءاتِ مُعمِلًا فيها أقاويل أهل العربيَّة ومُهمِلًا تواترها وقبُول الأمة لها, فإنه مالَ إلى هذه القراءة ورآها أصْوبَ - في العربية - من القراءتَين الواردتَين عن القراء العشرة, وقال: "غَيْرَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ مُسْتَفِيضًا, فَهُمْ لَا يَتَنَاكَرُونَهُ, فَلَا نَسْتَجِيزُ الْخُرُوجَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ نَسْتَجِزِ الْقِرَاءَةَ بِخِلَافِ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْدُوهُمَا) وكافيكَ بهذا المنهَج تحريرًا للموقف في أشباه ذلك"[18].

3) قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ۝٤﴾ [يوسف:4].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (يا أَبَتُ) لجازَ وَكَانَ الوقفُ عَلَى الْهَاء جائِزًا, ولم يقرأ بِهِ أحد نعلمه, ولو قيل: (يا أبَتَ) لجاز الوقوف عليها (بالهاء) من جهة، ولم يجز من أخرى. فأمّا جواز الوقوف على الْهَاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة فكأنه كقول الشاعر:

كِلِيني لِهَمٍّ يا أمَيْمَةَ نَاصِبِ

وأمّا الوجه الَّذِي لا يَجوز الوقف على الْهَاء فأن تنوي: يا أبتاهُ ثُمَّ تَحذف الْهَاء والألف لأنَّها فِي النِّيَّة متّصلة بالألف كاتّصالِها فِي الخفض بالياء من المتكلّم"[19].

في هذا الموضع أجاز الفراء في العربية قراءتين, ولم يبيّن أنهما مما قرأ به القراءُ لكنه بنى استحسانه وتوجيهه لهما على افتراض ورودِهما, فكانتا كما افترضَ, غير أن إحداهما متواترةٌ وهي القراءة بالفتح إذْ قرأ بها ابن عامر, وهي من جُملة ما رُوي من بعضِ الطرقِ لأبي جعفر وشيبة وابن مقسم[20].

ووجَّهها غيرُ واحدٍ من الأئمة بنفس توجيه الفراء فلا حاجة لإعادته, غير أنَّ تعليق جواز الوقف بالهاء على أحد وَجهَي التوجيه غيرُ مسَلَّمٍ به في جانب الرواية, فالوقف بالهاء لا شكَّ في جوازه وثبوته أداءً كما تواترت به قراءةُ ابن كثير وابن عامر, ويبقى عدم الجواز الذي قرره الفراء متعلقًا بالبحث في الدراية أو العربية ولا أثر له في جوازِ الوقف روايةً عند القراء, على أنَّ أهل اللغة لا يسلِّمون للفراء بعدم الجواز, فقد حكى النحَّاسُ قولَه هذا وتعقبه قائلا: "وهذا القول خطأٌ؛ لأنَّ هذا ليس موضع ندبة والألف خفيفة لا تحذف"[21].

وبعيدا عن الترجيح اللغوي في هذه الجزئية فإنَّ التفريق بين الثبوت القِرائي وبحث اللغويين ضروريٌّ جِدًّا لئلَّا يُطعَن في القراءاتِ من جهة عدم إيجاد اللغويين محاملَ لها في مجالِهم, ولذلك نجد أبا جعفر النحاسَ في قراءة ابن عامر بالفتح يقول: "ويا أبتَ بفتح التاء مشكلٌ في النحو", ومفهوم ذلك عدم تعدِّي الإشكال إلى جانب الأداء في القراءةِ فهو محسومٌ مقطوع به[22].

والقراءةُ التي استجازَها الفراءُ في هذا الموضعِ - وهي القراءةُ بالضمِّ - قرأ بها ابن أبي عبلة, وهذا يجعلُها في الرتبةِ فوقَ مجرَّدِ كونِها افتراضًا استحسَنه الفراءُ, وهو لم يقطع بأنها قراءة, لكنه ينفي ما حدَّه بعلمِه من عدم قراءة أحدٍ بها, وقد تبين أنه قرأ بها قارئٌ وهو ابن أبي عبلة وحسبُك به, وأما وجه ذلكَ فإنَّ الفراء لم يُطل فيه لأنه الأصلُ, فالمنادَى المبنيُّ يبنى على ما يُرفَع به وهو في محل نصبٍ, فتكونُ قراءةُ (يا أبتُ) من هذا القبيل, ويدل لذلك ما وجَّه به الأئمةُ قراءةَ ابن عامر في الفتح, حيث جعلوا الفتحَ فرعًا عن الضمِّ, قال ابن أبي مريم: "ويجوز أن يكون على نية الترخيم، أراد يا أبتُ بالضم، فنوى الترخيم ففتح التاء، كما قالوا يا طلحة بفتح التاء أرادوا يا طلحَ بالترخيم، ثم ردوا التاء التي حُذفت للترخيم وتركوا آخر الكلمة على ما كان عليه في حال الترخيم من الفتحة، وجعلوا التاء غير مُعتدٍّ بها"[23].

فعلى ذلك يكون توجيه قراءة الضمّ هنا على جعل التاء في المنادَى معتَدًّا بها غير مرخَّمةٍ بناء على ما سبق من أنَّ المنادَى المبنيَّ يبنى على ما يُرفَع به وهو في محل نصبٍ, والله تعالى أعلم.

4) قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [إبراهيم: 35].

قال الفراء: "وأهل نَجد يقولون: أَجْنَبَنِي شرَّه وجَنّبني شرَّه, فلو قرأ قارئ: (وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ) لأصابَ ولم أسمعه من قارئ"[24].

هذا الوجه الذي حكاه الفراءُ لغةً لأهل نجدٍ واستصوبه وبيَّن أنه لم يسمعهُ من قارئٍ, وجهٌ منقولٌ عن القراء, وإن لم يَرِدْ عن العشرة, فقد قرأ بقطع الألف وكسر النون من هذه الكلمة كلٌّ من الجحدري ويحيى بن يعمر[25].

والقراءتان وإن اختلفتا في التخفيف والتثقيل فلا أثر لذلك في المعنى, فقد حكى غيرُ واحدٍ ممن سبق الفراءَ ولحقَه اتفاقَ القراءتين في المعنى, فقال أبو عبيد: "جَنَبْتُ الرجل الأمر، وهُو يُجْنِبُ أخاه الشرَّ, وجنَّبتُه, واحدٌ، وقال:

وتنقض مهده شفقا عليه وتُجْنِبُه قلائصَنا الصعابا

وشدّده ذو الرّمة فقال:

وشعر قد أرِقْتُ له غريب أجنّبه المساند والمحالا"[26]

وقال الطبري: "﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ يُقَالُ مِنْهُ: جَنَبْتُهُ الشَّرَّ فَأَنَا أَجْنُبُهُ جَنْبًا وَجَنَّبْتُهُ الشَّرَّ، فَأَنَا أُجَنِّبُهُ تَجْنِيبًا، وَأَجْنَبْتُهُ ذَلِكَ فَأَنَا أُجْنِبُهُ إِجْنَابًا)"[27].

5) قال تعالى: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ ﴾ [الكهف: 45].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (تُذريه الريح) من أذرَيتَ أي تُلقيه كَانَ وجهًا، وأنشدني المفضل:

فقلتُ لَهُ صوّب ولا تجهدنَّه فيُذْرِكَ من أُخرى القطاة فتزلقِ

تَقُولُ: أذريتُ الرجل عَن الدابة وعن البعير أي ألقيتُه"[28].

هذه القراءةُ التي رآها الفراءُ وجيهةً ولم ينسُبها لقارئٍ, وردت القراءةُ بها عن عدد من قراء

الصحابة ومن بعدهم, فهي مما رُوي عن ابن عباس وابن مسعود وابن أبي عبلة والضحاك وعبيد بن عمير, فكلهم قرأ ﴿تُذْرِيهِ﴾ بضمّ التاءِ وكسرِ الراء وياءٍ بعدها[29].

والفرق بين هذه القراءة وقراءة العشرة عائد إلى زيادة مبنى الفعل الرباعي ومعناه على الثلاثي, كما هو الحال في قراءَتَيْ (نَنْسَخْ) و (نُنْسِخْ), فقراءةُ (تَذْرُوهُ) من الثلاثي ذَرَى, وقراءةُ (تُذْرِيهِ) من الرباعيّ أَذْرَى, وهما لغتان بمعنى واحد, قال أبو منصور الأزهري: "عَن ابْن الأَعْرابيّ وَابْن شُمَيل: ذَرَت الرّيحُ التُّرابَ، وأَذْرَتْه, قَالَ شَمِرٌ: ومَعنى (أَذْرَته): قَلَعَته ورَمَتْ بِهِ, قَالَ: وهما لُغتان" [30].

وقال الواحدي "وتَذْرُوهُ، وتَذْرِيه وتُذْرِيه، لغاتٌ" [31].

6) قال تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [مريم: 25].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (تُسْقِط عليك رطبًا) يذهب إلى النخلة أو قَالَ: (يَسْقط عليك رُطبًا) يذهب إلى الجذع كان صوابا"[32].

هاتان القراءتان اللتانِ استصوبَهما الفراءُ لم يصرح بذلك عن أحدٍ, رُويت أولاهُما عن أبي حيوة, حيث قرأ ﴿تُسْقِطْ﴾ بالتاء وضمها مع كسر القاف وإسكان السين, ورويتْ ثانيتُهما عنه أيضًا ومعهُ ابن أبي عبلة فقرأ كل منهُما ﴿يَسْقُط﴾ بالياء وفتحها وإسكان السين وضم القاف[33].

وكفانا الفرَّاء توجيهَهُما فإنه جعل مردَّ التاء في القراءة الأولى إلى النخلة, ومردَّ الياءِ في الثانية إلى الجِذع, وعلى كلا القراءتين فإنَّ انتصاب كلمة (رُطَبًا) يجعل معاني كل القراءات في هذا الموضع واحدةً كما قرر ذلك الفراء وغيرُه ممن أعربُوا (رُطبا) على التمييز المُحَوَّل، بمعنى أنَّ الفعل [تُساقِطْ – تسَّاقَطْ – تُسقِطْ - يسقُطْ] كان في جميع هذه الأحوال مُسندًا للرُّطب، فحُوِّل إلى الجذع أو النخلة بحسب القراءات, وخرج بعدئذٍ قوله (رُطبًا) مخرج التمييز, والله تعالى أعلم[34].

7) قال تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾﴾[طه: 72].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ برفع (الحياة) لَجازَ، يجعل (ما) فِي مذهب (الَّذِي) كأنه قَالَ: إن الَّذِي تقضيه هَذِه الدُّنْيَا"[35].

هذه القراءة التي استجازَها الفرَّاءُ ولم ينسُبها لقارئٍ معيَّن, ذكر المرندي رحمه الله أنها قراءة أبي حيوةَ وابن أبي عبلة, وتوجيهها ظاهر كما بينه الفراء[36].

قال أبو حيان: "وَقَرَأَ أَبُو حَيْوَةَ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ (تُقْضَى) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (هَذِهِ الْحَيَاةُ) بِالرَّفْعِ, اتَّسَعَ فِي الظَّرْفِ فَأُجْرِيَ مَجْرَى الْمَفْعُولِ بِهِ، ثُمَّ بُنِيَ الْفِعْلُ لِذَلِكَ وَرُفِعَ بِهِ كَمَا تَقُولُ: صِيمَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَوُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا"[37].

8) قال تعالى: ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ إِنَّهَا كَانَتۡ مِن قَوۡمٖ كَٰفِرِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النمل: 43].

قال الفراء: " ولو قرأ قارئ: (أنَّها) يردّهُ عَلَى موضع (ما) فِي رفعِه: صدّها عَن عبادة الله أنها كانت من قوم كافرين. وهو كقولك: منعني من زيارتك ما كنت فِيهِ من الشغل: أنّي كنت أغدُو وأروح. فأنّ مفسّرة لِمعنى ما كنت فيه من الشغل"[38].

هذه القراءةُ التي افترضَها الفراء غيرَ منسوبةٍ لمعيَّنٍ, هي قراءة سعيد بن جبير وابن أبي عبلة رحمهُما الله[39] .

وقد أخرج ابن أبي حاتمٍ عن سعيد بن جبير توجيهها بما يطابقُ قول الفراء, فقال عند تفسير هذا الموضع من سورة النمل: "ذُكِرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، ثنا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ أَيْ «بِصُدُودِهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ وَإِنَّمَا وَصَفَهَا، وَلَيْسَ بِمُسْتَأْنَفٍ"[40]

وزاد أبو جعفر النحاس وجها آخر للفتحِ فقال: "ومن قرأ (أنّها) بفتح الهمزة كانت (أنّ) في موضع نصب بمعنى لأنها، ويجوز أن تكون بدلا من «ما»", والله تعالى أعلم[41].

9) قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ﴿١٤﴾ ﴾ [سبأ: 14].

قال الفراء: "فلو قرأ قارئ: (تَبَيَّنَتِ الجنَّ أن لو كانوا) بجعل الفعل للإنس ويضمرهم فِي فعلهم فينصب الجن بفعل الإنس وتكون (أن) مكرورة عَلَى الجن فتنصبها"[42].

هذه القراءةُ التي افترضَ وجودَها الفراءُ وبنى عليه هذا التوجيهَ, أشار إليها بعضُ الأئمة، ففهِمَ أبو حيَّانَ وغيرُه من كلام أبي جعفر النحاس في إعراب هذه الآية[43] وجودَ القراءة بها, قال أبو حيان: " وَفِي كِتَابِ النَّحَّاسِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُقْرَأُ: (تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ)، بِنَصْبِ الْجِنِّ، أَيْ: تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ الْجِنَّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْجِنَّ لَوْ كَانَتْ تَعْلَمُ الْغَيْبَ مَا خَفَى عَلَيْهَا مَوْتُهُ، أَيْ مَوْتُ سُلَيْمَانَ, وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهَا بِدَوَامِهَا فِي الْخِدْمَةِ وَالضَّعَةِ وَهُوَ مَيِّتٌ" [44].

وأشار إلى ذلك غير واحد من المفسرين كابن عادل الحنبلي[45] والسمين الحلبي[46] عند تناولهم تفسيرَ هذه الآية, مع أني رجعتُ إلى كلام أبي جعفر فلم أفهم منهُ ما فهِموه - وما أتَّهِم إلا نفسي – فإنَّ أبا جفر رحمه الله يقول:

"فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ موته وقال غيره: المعنى: تبيّن أمر الجن مثل (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ), وقيل: المعنى تبيّنت الجنُّ للإنسِ, وفي التفسير بالأسانيد الصحاح تفسيرُ المعنى، وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: (أقام سليمان بن داود صلّى الله عليهما حولا لا يعلم بموته وهو متّكئ على عصاه والجنّ متصرّفة فيما كان أمرها به ثم سقط بعد حول, وقرأ ابن عباس: (فلما خرّ تبيّنت الإنسُ أنْ لو كان الجنُّ يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين, قال أبو جعفر: وهذه القراءة عن ابن عباس على سبيل التفسير, فأما (أَنْ) فموضعها موضع رفع على البدل من الجن, أي: تبيّن أن لو كان الجنُّ يعلمون الغيب، وهذا بدل الاشتمال، ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى اللام" [47].

ولكنَّ الذي وجدته منصوصًا عن القراء في نصب كلمة (الجن) هو قول النوزاوازي: "في حرف عبد الله ﴿تبينتِ الإنسُ أنَّ الجنَّ لو﴾ بزيادة (الإنس) ورفع السين وتقديم قوله: (أن) على قوله: (الجن)"[48].

وهذا يوافق في مُؤدَّاهُ ما وجَّه به الفراءُ قراءةَ النصبِ, على أن هذه القراءةَ تزيدُ بإظهار المضمر وهو كلمة (الإنس), وتوجيهها مطابق لكلام الفراء, والله تعالى أعلم.

10) قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[سبأ: 20].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (ولقد صدَق عليهم إبليسُ ظنُّه) يريد: صدَقه ظنُّه عليهم, كما تَقُولُ صدقك ظنّك والظنّ يخطىء ويُصيب"[49].

هذه القراءةُ ذكرها المرندي بهذا اللفظِ, فقال: "(قوله (إبليسُ) برفع السين (ظنُّه) برفع النون: القرشي عن عبد الوارث والقارئ وابن الحصين"[50], وزاد الروذباري نسبتَها للأزرق والهمداني وعدي بن المفضل والطوسي عن الحلواني[51].

قال تاج القراء الكرماني: "وقرىء في الغريب (ظَنُّهُ) بالرفع على البدل من إبليس"[52].

وقال مكي بن أبي طالب في توجيه هذه القراءة: "وقُرئ (صَدَقَ) بالتخفيف، و (إبليسُ ظنُّه) بالرفع فيهما على أن الظنَّ بدل الاشتمال من إبليس"[53].

11) قال تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾[سبأ:23]

قال الفراء: "ولو قرئ: (الْحَقُّ) بالرفع، أي هُوَ الحق كَانَ صوابًا"[54].

هذه القراءة التي استصوَبَها الفراء قرأ بها ابن أبي عبلة، فقد قال المرندي: "برفع القاف: ابنُ أبي عبلة"[55], ووافقه النوزاوازيُّ[56].

ووجَّه أبو حيَّانَ هذه القراءةَ بنحو ما وجَّهها به الفراء، فقال: "وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: (قَالُوا الْحَقُّ)، بِرَفْعِ الْحَقِّ، خَبَرُ مُبْتَدَأٍ، أَيْ مَقُولُهُ الْحَقُّ"[57].

12) قال تعالى: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾﴾[يس:42] .

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (من مَثَلِهِ) كَانَ وجهًا, يريد من مثاله: ولم أسمع أحدًا قرأ به"(58).

هذا الوجه الذي قال الفراء إنه لم يسمع أحدًا قرأ به, أورده النوزاوازيُّ قراءةً لعُبيد بن عُمير اليماني, حيث قرأ ﴿مَثَلِهِ﴾ بفتح الميم والثاء, وكونُ هذه القراءةِ وجهًا لا يترتب على ذلك أثرٌ في المعنى, لأنَّ المِثْلَ والمَثَل في أصل اللغة لفظَان مُؤدَّاهُما واحدٌ, ولذلك يُجمعانِ جَمعًا واحدًا, فكلاهما يجمع على (أمثال) بلا أيِّ أثر لاختلاف حركات المُفرد منهما.

قال أبو حيان: "الْمَثَلُ فِي أَصْلِ كَلَامِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى الْمِثْلِ وَالْمَثِيلِ، كَشَبَهٍ وَشِبْهٍ وَشَبِيهٍ، وَهُوَ النَّظِيرُ، وَيُجْمَعُ الْمَثَلُ وَالْمِثْلُ عَلَى أَمْثَالٍ"[59].

وحاصل القراءتين أنَّ الله امتنَّ على بني آدم بتسخير مراكب البحر التي هي السفُن، بعد أن هدى نبيه نوحًا ﷺ إلى ابتكار صناعتها, وسخَّر لهم بعد هذه السفينة صناعة وركوبَ مِثْلِها أو مَثَلِها من كل ما يستجدُّ لهم من المركوبات البحرية التي تحملُهم في البحر لبلوغ ما يقصدونه من مناكب أرض الله, والله تعالى أعلم[60].

13) قال تعالى: ﴿ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [يس: 72].

قال الفراء: "ولو قرأ قارئ: (فمنها رُكوبهم) كما تَقُولُ: منها أكلهم وشربهم ورُكوبهم كان وجها"[61].

هذه القراءة التي عدَّها الفراءُ وجهًا سائغًا في لفظ (رُكوبهم) هي قراءةٌ عزاها النوازاوازي إلى الحسن والأعمش وأبي السمَّال والزعفراني[62]، وزاد المرندي نسبتها إلى رَوْحٍ في اختياره وابنِ مجلز وأبي حيوة والأنطاكي عن أبي جعفر وابن الحصين وابن السماك[63].

ووجهُ الضمِّ حملُه على أنه مصدر، كما بينه الفراء، وقد خفيتْ هذه القراءة على الزجَّاج الذي استجازَها في المعنى، لكنه نفى علمَه بها قراءةً لأحدٍ, فقال: "ويجوز رُكُوبُهم - بضم الراء ولا أعلم أحداً قرأ بها"[64].

قال أبو حيان: "وَهُوَ مَصْدَرٌ حُذِفَ مُضَافُهُ، أَيْ ذُو رُكُوبِهِمْ، أَوْ فَحُسْنُ مَنَافِعِهَا رُكُوبُهُمْ، فَيُحْذَفُ ذُو، أَوْ يُحْذَفُ مَنَافِعُ.

قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: الْعَرَبُ تَقُولُ: نَاقَةٌ رَكُوبٌ حَلُوبٌ، وَرَكُوبَةٌ حَلُوبَةٌ، وَرَكْبَاةٌ حَلْبَاةٌ، وَرَكْبُوبٌ حَلْبُوبٌ، وَرَكْبِيٌّ حَلْبِيٌّ، وَرَكْبُوتًا حَلْبُوتًا، كُلُّ ذَلِكَ مَحْكِيٌّ، وَأَنْشَدَ:

رَكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ زُفُوفْ تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفْ"[65].

14) قال تعالى: ﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾ ﴾[ص:20].

قال الفراء: "ولو قَرَأ قارئ: (وَشَدَّدنا) بالتشديد كَانَ وجهًا حسنًا, ومعنى التشديد أن محرابه كَانَ يحرسه ثلاثة وثلاثون ألفًا"[66].

هذا التشديد الذي رأى الفراء القراءة به وجهًا حسنا, هو ما قرأ به الحسن وابن أبي عبلة, حيث جاءت عنهما القراءةُ بتشديد الدال, كما عند النوزاوازي والمرندي[67].

لكنَّ حمْل هذه القراءةِ على هذا الوجه في التفسير مُشعرٌ بأنَّ قراءة التخفيف التي قرأ بها الجمهورُ لها معنًى غير ذلك يمكن أن يكون فيه الحرسُ أقلَّ من هذا العدد الذي شُدَّ به مُلكه عليه السلام، وهذا محلُّ نظَر.

فقد فسَّر اللفظة على القراءة بتخفيفها غير واحدٍ من السلف وحملوها على إرادة اشتداد مُلكه بحراسة هذا العدد له، فعند البغوي عن ابن عباس أنه قال: "كَانَ أَشَدَّ مُلُوكِ الْأَرْضِ سُلْطَانًا، كَانَ يَحْرُسُ مِحْرَابَهُ كُلَّ لَيْلَةٍ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ رَجُل"[68].

ومن طالع أقوال الأئمة في تفسير هذا الموضع يجد عبارات السلف في عدد الحرسِ غيرَ مقيَّدةٍ بقراءةٍ, فمنهم القائل: إنهم اثنان وثلاثون ألفًا, والقائل إنهم ثلاثة وثلاثون ألفًا, والقائل إنهم ستة وثلاثون ألفًا, والقائل إنهم أربعة آلاف, والقائل إنهم أربعون ألفا, والعلم بتحديد ذلك وصوابِه عند الله تعالى[69].

غير أنَّ التخفيف والتثقيل في وجهَي القراءةِ غايةُ ما يفيدُه أنَّ في التثقيل زيادةَ مبنًى تدلُّ على زيادة معنى اللفظة عمَّا هي عليه في حال التخفيف, وليس بعيدًا كونُهما بمعنى واحدٍ كما قرره الفراء في نظير ذلك من قوله تعالى: (فَقَدَرْنا - فَقَدَّرْنا فَنِعْمَ الْقادِرُون) فإنه قال: "ولا تُبْعِدَنَّ أن يكون المعنى فِي التشديد والتخفيف واحدًا" [70], وعندي أنَّ هذا التماثل في مُؤدَّى قراءتَي التخفيف والتثقيل واردٌ هنا أيضًا, والله تعالى أعلم .

15) قال تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْۖ قَالُواْ لَا تَخَفْۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴿٢٢﴾ ﴾[ص:22].

قال الفراء: "فلو قرأ قارئ: (وَلَا تَشْطِطْ) كأنه يذهب به إلى معنى التباعد و(تَشْطُطْ) أيضًا. العرب تَقُولُ: شطَّت الدار فهي تَشِطّ وتَشُطّ"[71].

هذه القراءة التي افترضَها الفراءُ قرأ بها أبو رجاء وأبو البَرَهْسَمِ وأبو حيوة وابن أبي عبلة, كلهم بفتح التاء وضم الطاء الأولى[72].

وهذا التوجيه الذي وجَّه به الفراءُ قراءةَ الضمِّ ذكره ابن قتيبة عند هذه الآية, فقال: "وشَطَّتْ الدَّارُ: إذا بعُدتْ؛ فهي تَشُطُّ وتَشِطُّ"[73].

ونقل النحاسُ هذه القراءةَ وذكر أنَّ أبا حاتمٍ نفى صحَّتها لغةً, ثم تعقَّبه واستشهد له بشعر ابن أبي ربيعة, قال أبو جعفر النحاس: "وقرأ الحسن وأبو رجاء (وَلا تَشْطُطْ) بفتح التاء وضم الطاء الأولى، وقال أبو حاتم لا يعرف هذا في اللغة.

قال أبو جعفر: يقال أشطّ يشطّ إذا جار في الحكم أو القول، وشَطَّ يَشِطُّ ويَشُطُّ إذا بَعُدَ فَيُشْطِطْ في الآية أبْيَنُ, ويَشْطُطْ يجوز, أي: لا تبعد عن الحق، كما قال:

تَشُطُّ غَدًا دَارُ جِيرَانِنَا وَلَلدَّارُ بَعْدَ غَدٍ أَبْعَدُ"[74]

16) قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾[غافر: 51].

قال الفراء: "ولو قَرَأَ قارئ: (ويوم تقوم) كَانَ صوابًا لأن (الأشهاد) جمع، والجمع من المذكر يؤنث فعله ويذكر إذا تقدم. العرب تَقُولُ: ذهبت الرجال، وذهب الرجال"[75].

هذه القراءة التي استصوَبَها الفراء هي قراءةٌ واردةٌ عن هشامٍ من طريق الرازي, والأعرج والمنقري عن عبد الوارث, فكلهم قرؤوا: ﴿وَيَوم تَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ بالتاء[76].

وتوجيه الفراء لذلك بتقدم الفعل على الفاعل من جمع التكسير الذي مفرده مذكر, هو ما عليه الواقع عند أهل العربية, لأنهم يحملون الجمع على الإضافة إلى كلمة (جماعة) فتُحذف الكلمة ويبقى تأنيثُها, والوجهان قرأ بهما العشرة القراءُ غيرَ موضعٍ من القرآن, فإن القراء العشرة اختلفوا في تذكير وتأنيث عدة أفعال والفاعل بعدها جمعُ تكسير مفردُه مذكَّر, ومن ذلك قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ), فتأنيث وتخفيف الفعل (تُفْتَحُ) قرأ به أبو عمرو البصري مع أن الفاعل (أَبْوَابُ) جمع تكسير ومفرده مذكَّر[77].

وكذلك الحال في قوله تعالى: (يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) فإن كل العشرة عدا حمزة والكسائي وخلف, يقرؤون بالتأنيث في الفعل (تَشْهَدُ) مع أن فاعله وما عُطف عليه (أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ) جموع تكسير والمفرد منها مذكر[78].

وفي قول الإمام المُقرئ زرّ بن حُبيش برهان على هذه القاعدة, حيث يقول يرحمه الله:

إِذَا الـرِّجَالُ وَلَـدَتْ أَوْلَادُهَـا وَبَلِيَـتْ مِـنْ كِبَـرٍ أَجْسَـادُهَا
وَجَعَلَـتْ أَسْـقَامُهَا تَعْتَادُهَـا تِلْكَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا[79]

ففي هذين البيتين أكثر من شاهدٍ على جواز تأنيث الفعل مع أن المفردَ من جمعه مذكرٌ, وما ذلك إلا باعتباره دلالة لفظ الجمع على كلمة (جماعة), فكأنه يُقال: (قامت جماعة الأشهاد), وكبرت جماعة الأولاد, واضطربت جماعة الأعضاد, والله تعالى أعلم.

17) قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا وَٱغۡفِرۡ لَنَآۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٨ ﴾ [التحريم: 8].

قال الفراء: ولو قَرَأَ قارئ: "وَيُدْخِلْكُمْ» جزمًا لكان وجهًا لأن الجواب في (عسى) فيضمر في عسى- الفاء، وينوي بالدخول أن يكون معطوفًا على موقع الفاء، ولم يقرأ بِهِ أحدٌ"[80].

هذه القراءة التي نفى الفراء قراءةَ أحدٍ بها, أوردها المرندي قراءةً لأبي المتوكّل, وفي شواذ الكرماني أنها قراءةُ ابن أبي عبلة[81].

قال الزجاج: "ولو قرئتْ بالجزم لكانَ وَجْهاً، يكون محمولا على موضع (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) "[82].

ومعنى توجيههما للقراءة أن (عسى) في موضع جزمٍ لأنها جوابٌ لفعل الشرط (توبوا)، والتقدير على ذلك: توبوا إلى الله توبةً نصوحًا فعسى, ثم جاءت واو العطف بعدَها فصارَ الفعلُ «يدخلْكم» مجزومًا؛ لأنه لا بدَّ أن يتبعَ المعطوفَ عليه في الإعراب, وهو معطوفٌ على موضع الفاء من قولنا (فعسى), والله تعالى أعلم.

18) قال تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾ [الشمس: 13].

قال الفراء: "وقوله عزَّ وجلَّ: (فَقالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ناقَةَ اللهِ) نصبت الناقة عَلَى التحذير حذرهم إياها، وكل تحذير فهو نصب ولو رفع عَلَى ضمير: هَذِهِ ناقةُ اللهِ، فإن العرب قَدْ ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدوُّ هَذَا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليل فارتحلوا، فلو قَرَأَ قارئ بالرفع كَانَ مصيبًا أنشدني بعضهم:

إن قومًا منهم عميرٌوأشباهُ عُمَيْرٍومنْهُم السَّقَّاحُ
لجديرون بالوفاءِ إذَا قال أَخو النجدة: السلاحُ السلاحُ

فرفع، وفيه الأمر بلباس السلاح"[83]

وهذه القراءةُ التي وجَّهها الفراء غيرَ معزُوَّةٍ لمعيَّن, قرأ بها زيد بن علي وأبو المتوكِّل[84], وقد نقل السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي هذه القراءة ووجَّهاها بما وجَّهها به الفراءُ مختصَرًا, وهو ظاهر[85].

19) قال تعالى: ﴿ فَوَسَطۡنَ بِهِۦ جَمۡعٗا ﴾[العاديات: 5].

قال الفراء: "اجتمعوا عَلَى تخفيف (فوسطن) ، ولو قرئت «فَوَسَّطْنَ» كَانَ صوابًا لأن العرب تَقُولُ: وسَطت الشيء، ووسّطته وتوسَّطته، بمعنى واحد"[86].

هذه القراءة التي استصوبها الفراءُ وردتْ عن علي بن أبي طالب ﷺ, وزيد بن علي وقتادة وابن أبي ليلى, وبها قرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة وزادا تشديد الثاء في (فأثَّرْنَ) [87].

وحاصل قول الفراء وغيره من المفسرين أنَّ المعنى في التشديد والتخفيف واحدٌ فهُما على ذلك لغتان في اللفظ بهذه الكلمة, على أن في التشديد من المبالغة ما لا يحتمله التخفيف, والله تعالى أعلم[88].

النتائج والتوصيات:

لقد توصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولا: نتائج البحث

- كتاب "معاني القرآن"موسوعة في علم القراءات كما هو شأنه في علم التفسير والإعراب وأصول اللغة؛ وهذا يعظِّم على المشتغلين بالقراءات مسؤولية العناية بمحتواه القرائي سواء في ذلك

القراءات المتواترة والشاذة, لا سيَّما ومؤلفُه عالمٌ مقرئٌ نحويٌّ مفسِّرٌ متقدِّمٌ.

- تأكدتْ من خلال هذا البحث العلاقة العظيمة بين علمَي "القراءات" و"التفسير"؛ فكثيرٌ من معاني القرآن لا يمكن للمفسِّر الإلمام بها إلا بعد بنائها على مجموع ما تؤدِّيه ألفاظ القراءات وتحتمله.

- من أهمِّ نتائج هذا البحث الوقوف على جانب عظيم من جوانب ورع الأئمة -رحمهم الله-, فإنَّ الفراء - كما يتبين لمن يطالع كتابه – يرى المعوَّل عليه في جواز وصواب القراءات أن تكون منقولةً مرويَّة, وهذا تأكيد منه على فساد مذهب من يستجيز القراءة بكل ما وافق اللغة ولو لم يكن منقولا برواية القَرَأة, وهذا ما جعله يسوق هذه القراءات مساق الافتراض.

- تبين لي أن كل المواضع التي استصوب واستجاز الفراء معانيها من غير قطع بأنها قراءات, هي في القسم الذي تسميه القراءُ الفرشَ, وليس فيها شيء من أبواب الأصول، وسبب ذلك كما ظهر لي أنَّ أبواب الأصول لا أثر للخلاف فيها على اختلاف معاني القرآن وتعددها.

ثانيًا: التوصيات

– أهمية مسائل القراءات في كتاب معاني القرآن للفراء, وإعادة تحقيق الكتاب تحقيقا علميا يشتمل على خدمة الجانب القرائي فيه خدمةً تليق بنفاسة هذا المحتوى وكاتبه.

– من الدراسات التي يمكن أن يُقام بها في هذا الكتاب استقصاء ما فيه من قراءات وجّهها الفراء استحسانا لمعانيها واستجازة للغاتها ولم يدرك الفراء أنها مروية منقولة, ومجموعها قريب من سبعين موضعا.

– تطبيق هذه الفكرة على كتب أصول اللغة والمعاجم, ففيها الكثير من القراءات التي تُحكى لهجة لقبيلة أو تُخَرَّج على أصل لغوي, ولا يعزوها المؤلفون للقراء, وهي في حقيقة أمرها أحرفٌ مروية منقولة عند القراء.

الهوامش والإحالات:

([1]) ابن خلكان، وفيات الأعيان: 176/6.

([2]) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 133.

(3) الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 84.

(4) للاستزادة في ترجمته ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 176/6. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 133. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 224/16. ابن الجزري، غاية النهاية: 371/2.

(5) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 10/4.

(6) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 137.

(7) ابن النديم، الفهرست: 91.

(8) الفراء، معاني القرآن: 117/1.

(9) ينظر: النوزاواي، المغني في القراءات: 1/ 497.

(10) ينظر: الجوزجاني، التفسير من سنن سعيد بن منصور: 2/ 715.

(11) ينظر: ابن ابي شيبة، المصنف: 223/3.

(12) ينظر: ابن ابي حاتم، تفسير القرآن العظيم: 1/ 335.

(13) هو أبو زكريا، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة البصري، مقرئٌ مفسِّرٌ وله اختيار في القراءة، أخذ عن أصحاب الحسن البصري، وروى عن حماد بن سلمة وهمام بن يحيى وسعيد بن أبي عروبة، وأدرك من التابعين نحوًا من عشرين رجلًا، توفي في صفر سنة 200هـ. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية: 207/1.

(14) ينظر: ابن أبي زَمَنِين، تفسير القرآن العزيز: 1/ 207.

(15) للاستزادة في استدلال الفقهاء بقراءة الجمهور على كلا المذهبين ينظر: الجصاص، أحكام القرآن: 1/ 319.

(16) الفراء، معاني القرآن: 314/1.

(17) الطبري، جامع البيان: 544/8.

(18) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(19) الفراء، معاني القرآن: 2/ 32.

(20) المرندي، قرة عين القراء في القراءات: 880.

(21) النحاس، إعراب القرآن: 2 / 190.

(22) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(23) الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها: 413، 414.

(24) الفراء، معاني القرآن: 78/2.

(25) ينظر: النوزاواي، المغني في القراءات: 3/ 1074.

(26) البصري، مجاز القرآن: 1/ 342.

(27) الطبري، جامع البيان: 687/13. ولم يذكر فرقا بين الكلمات الثلاث.

(28) الفراء، معاني القرآن: 2/ 146.

(29) النوزاواي، المغني في القراءات: 3/ 1165.

(30) الأزهري، تهذيب اللغة: 7/15.

(31) الواحدي، التفسِير البسيط: 14/ 34.

(32) الفراء، معاني القرآن: 2/ 166.

(33) ينظر: النوزاوازي، المغني في القراءات: 1199/3. المرندي، قرة عين القراء: 1024.

(34) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 198/5.

(35) الفراء، معاني القرآن: 187/2

(36) ينظر: المرندي، قرة عين القراء: 1053.

(37) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير: 359/7.

(38) الفراء، معاني القرآن: 295/2.

(39) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 110.

(40) أبو حاتم، تفسير ابن أبي: 2892/9.

(41) النحاس، إعراب القرآن: 146/3.

(42) الفراء، معاني القرآن: 357/2.

(43) النحاس، إعراب القرآن: 231/3.

(44) أبو حيان، البحر المحيط: 532/8.

(45) ينظر: الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب: 35/16.

(46) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 9/ 468.

(47) النحاس، إعراب القرآن: 231/3.

(48) النوزاواي، المغني في القراءات: 4/ 1510.

(49) الفراء، معاني القرآن: 361/2.

(50) المرندي، قرة عين القراء: 1251.

(51) الروذباري، جامع القراءات: 3/ 177.

(52) الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل: 2/ 934.

(53) ابن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية: 9/ 5919.

(54) الفراء، معاني القرآن: 362/2.

(55) المرندي، قرة عين القراء: 1252.

(56) النوزاواي، المغني في القراءات: 4 / 1516.

(57) أبو حيان، البحر المحيط: 564/8.

(58) الفراء، معاني القرآن: 378/2.

(59) أبو حيان، البحر المحيط: 122/1.

(60) ينظر: الطبري، جامع البيان: 19/ 444-447.

(61) الفراء، معاني القرآن: 381/2.

(62) النوزاواي، المغني في القراءات: 1554/4.

(63) المرندي، قرة عين القراء: 1284.

([64]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 295/4.

([65]) أبو حيان، البحر المحيط: 83/9.

([66]) الفراء، معاني القرآن: 401/2.

([67]) ينظر: النوزاواي، المغني في القراءات: 4 / 1579. المرندي، قرة عين القراء: 1303.

([68]) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن: 76/7. ولم يقيد ذلك الأثر عن ابن عباس بأحد وجهي القراءة.

([69]) ينظر: الطبري، جامع البيان: 23/ 138. الهروي، الغريبين في القرآن والحديث: 3/ 979. البغوي، تفسير البغوي: 7 / 76.

([70]) الفراء، معاني القرآن: 3/ 223.

([71]) نفسه: 2/ 403.

([72]) النوزاواي، المغني في القراءات: 4/ 1580.

([73]) غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري: 378.

([74]) النحاس، معاني القرآن: 309/3.

([75]) الفراء، معاني القرآن: 10/3.

([76]) النوزاواي، المغني في القراءات: 1614/4. المرندي، قرة عين القراء: 1335.

([77]) ينظر: الدانى، مفردة أبى عمرو البصرى: 93.

([78]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 331/2.

([79]) ينظر: الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: 184/4.

([80]) الفراء، معاني القرآن: 168/3.

([81]) المرندي، قرة عين القراء: 1489.

([82]) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 195/5.

([83]) نفسه: 3/ 168.

([84]) ينظر: النوزاواي، المغني في القراءات: 1928/4. المرندي، قرة عين القراء: 1586.

([85]) ينظر: الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب: 365/20. السمين الحلبي، الدر المصون: 24/11.

([86]) الفراء، معاني القرآن: 285/3.

([87]) ينظر: النوزاواي، المغني في القراءات: 4 / 1946. المرندي، قرة عين القراء: 1603.

([88]) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان: 10/ 271. الرازي، مفاتيح الغيب: 261/32. البحر المحيط: 529/10.

قائمة المصادروالمراجع:

- القرآن الكريم

1) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تصوير مكتبة الخانجي- القاهرة ودار الفكر -بيروت، 1416هـ-1996م.

2) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء،الأردن، ط3، 1405 هـ.

3) البصري، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي،القاهرة، 1381هـ.

4) البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية، ط4، 1417 هـ.

5) الثعلبي، أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أشرف على إخراجه: صلاح باعثمان، حسن الغزالي، زيد مهارش، أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، ط1، 1436 هـ - 2015 م.

6) ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى. القاهرة، د.ت.

7) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برجستراسر، 1351هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ- 2006م.

8) الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1415هـ.

9) الجوزجاني، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، التفسير من سنن سعيد بن منصور، تحقيق: سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ.

10) ابن ابي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة، ط3، 1419هـ.

11) الحنبلي، عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.

12) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

13) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

14) الخطيب البغدادي، أبكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ مدينة السلام: المعروف بتاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، نشرة: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ.

15) ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

16) الدانى، أبو عمرو، مفردة أبى عمرو البصرى، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مطبعة نضر، دار البشائر، دمشق، ط1، 1428هـ - 2008م.

17) الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ.

18) الروذباري، أبوبكر محمد بن أحمد بن الهيثم، جامع القراءات، تحقيق: حنان بنت عبدالكريم العنزي، كرسي الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ط2، 1439هـ.

19) الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد بن الفضل أبو إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1392هـ.

20) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ.

21) ابن أبي زَمَنِين، محمد بن عبدالله، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1، 1423هـ.

22) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. د.ت.

23) ابن أبي شيبة، أبو بكر، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.

24) الشيرازي، نصر بن علي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عبدالرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.

25) أبو طالب، مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، محقق في مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 1429 هـ.

26) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، 1422هـ.

27) الفارسيّ، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ.

28) فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي،بيروت، ط3، 1420هـ.

29) الفراء، يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1374هـ- 1955م.

30) القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشرة: دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ.

31) الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت. د.ت.

32) المرندي، أبو إسحاق، قرة عين القراء في القراءات، تحقيق: نسيبة الراشد، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1438-1439هـ.

33) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

34) ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1417 هـ.

35) النوزاواي، محمد بن أبي نصر الدهان، المغني في القراءات، تحقيق: د. محمود بن كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان)، الرياض، ط1، 1439هـ.

36) الهروي، أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1419 هـ.

37) الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشرة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

38) الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي، التفسِير البسيط، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1430 هـ.